الأمم المتحدة S/2009/495

مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2009
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي الثاني والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا – المقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملاً بالقرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩) الذي مدَّد بموجبه مجلس الأمن ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وطلب إليَّ أن أقدم تقريراً، بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز في تحقيق النقاط المرجعية الرئيسية المقترحة في تقريري المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/21). ويتناول هذا التقرير التطورات الرئيسية التي استجدت منذ تقديم تقريري المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (S/2009/344). ويتضمن المرفق الأول من هذا التقرير عرضاً للنقاط المرجعية ومؤشرات التقدم.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – ما زال الجو الأمني في كوت ديفوار يشهد تحسناً مطَّرداً تتزايد فيه حرية حركة الأشخاص وتستأنف فيه الأنشطة التجارية في جميع أنحاء البلد. بيد أن معدلات الجريمة ظلَّت مرتفعة في معظم أنحاء البلد، وبوجه خاص في المنطقة الغربية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، هاجم أفراد لم يتسنَّ تحديد هويتهم منازل خاصة ومركبات النقل العام، وكانوا مسلحين ببنادق الكلاشينكوف والسواطير، مما ولَّد إحساساً عاماً بانعدام الأمن في المنطقة. وقد أفيد عن وقوع ٤٨ هجوماً من هذا النوع على الأقل في المناطق الريفية والحضرية لكل من دويكوي، وغيغلو، ومان، وبواكي، وبوندوكو، وموسادوغو، وبيناو، ومانكونو، وكاني، ودالوا، ومناطق أخرى في ساساندرا، وكافالي ومونتان بوجه خاص. وترافقت تلك الهجمات التي أسفرت عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة عدة أشخاص آخرين بجراح خطيرة،

290909 290909 09-52077 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في حالات كثيرة، مع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. ونفَّذت الشرطة عدداً قليلاً جداً من الاعتقالات.

٣ - وأفيد عن أعمال عنف ارتكبتها جماعات من الشباب في عدد من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ففي كوكوميا، كانت جماعة من الشباب في خضمّ الصدامات التي وقعت بين المجتمعات المحلية ودُمرت خلالها المنازل والممتلكات. وفي حيّ بور بويه بأبيدجان، شنَّ ٢٠٠ عضو في اتحاد الطلاب، ويُدعى ''اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار''، هجوماً عنيفاً على مكتب رئيس البلدية ووجهوا له تهديدات، وهو عضو في الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار (المعارضة).

٤ - وما زالت الحالة الأمنية هشة وقابلة للتدهور بوجه عام نظراً لعدم التوصل إلى حل بشأن جوانب عديدة في عملية السلام، بما يشمل عدم اكتمال نزع سلاح عناصر ''القوى الجديدة'' وتفكيك الميليشيات الموالية للحكومة، وعدم قدرة مركز القيادة المتكاملة على نشر الألوية المختلطة نشراً كاملاً، وعدم حل المسائل المرتبطة بإعادة توحيد قوى الأمن، والتقدم البطيء في إعادة إقامة مؤسسات سيادة القانون في المنطقتين الغربية والشمالية من البلد.

ثالثا - حالة تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي

٥ - لقد أحرِز تقدم كبير في تنفيذ الجوانب الرئيسية لاتفاق واغادوغو السياسي، بما في ذلك إتمام عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والبدء بوضع القائمة الانتخابية المؤقتة. لكن المواعيد النهائية لإتمام هذه القائمة لم يُلتزم بها وما زال التقدم المحرز في مجالات هامة أخرى بطيئاً، وبالأخص في تنفيذ الاتفاق التكميلي الرابع الذي يعالج المسائل المتعلقة بالأمن وإعادة توحيد البلد.

ألف - إعادة التوحيد

٦ - ينص الاتفاق التكميلي الرابع على ما يلي: (أ) نزع سلاح مقاتلي القوى الجديدة السابقين وتفكيك الميليشيات قبل الانتخابات بشهرين؛ (ب) إعادة توحيد قوات الدفاع والأمن الإيفوارية؛ (ج) إعادة بسط إدارة الدولة بشكل فعال في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك السلطات المحلية، وهيئة القضاء، وإدارة المالية والجمارك؛ (د) تطبيق مركزية شؤون الخزانة.

٧ - وفي ٩ آب/أغسطس، عقد ميسِّر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الاجتماع السابع للجنة التقييم والرصد من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي. وحضر الاجتماع رئيس الوزراء غِيّوم سورو، وممثلون

عن المعسكر الرئاسي، وممثلون عن القوى الجديدة، وجميع أعضاء الهيئة الاستشارية الدولية. وشدد المشاركون على الحاجة إلى توفير أمن فعلي في جميع مراحل العملية الانتخابية. كما اتفقوا على وجوب حل المسائل المتبقية المتعلقة بالأمن في الوقت المناسب، وبوجه خاص المواءمة بين الرتب في صفوف ٠٠٠ ٥ فرد من القوى الجديدة الذين سينضمون إلى الجيش الوطني، وتجميع تلك العناصر، وقيام مركز القيادة المتكاملة بنشر ٠٠٠ ٨ فرد (٠٠٠ ٤ من القوى الجديدة و ٠٠٠ ٤ من أجهزة الشرطة والدرك الإيفوارية) ضمن ألوية مختلطة، وتطبيق اللامركزية الفعلية لشؤون الخزانة. وشددوا أيضا، على وجوب تأمين الموارد المالية واللوجستية الإضافية اللازمة للتمكين من إنجاز تلك المهام، التي تُعتبر أساسية لإتمام عملية إعادة توحيد البلد.

٨ - وفي ١٩ آب/أغسطس، أعلن السيد أماني نغيسان، وزير دفاع كوت ديفوار، عن إنشاء لجنة لإيجاد مخرج من المأزق المتعلق بمسألة المواءمة بين الرتب وللتمكين من اعتماد مرسوم رئاسي بهذا الشأن. لكن المناقشات المرتبطة بهذه المسألة ما زالت مستمرة بين الأطراف. وفي ٢٥ آب/أغسطس، خلال احتفال نُظم في بواكي، أعاد وزير الدفاع إطلاق عملية نشر الألوية المختلطة؛ ولم يتم بعد النشر المقرر للألوية المختلطة في دالوا وكوروغو. وحتى ١٤ أيلول/سبتمبر، لم يُنشر من أصل العناصر المتوقع نشرها، وقوامها ٠٠٠ ٨ عنصر، سوى ٦٠١ من العناصر التابعة للقوى الجديدة والشرطة الوطنية وأجهزة الدرك الإيفوارية وذلك في أبيدجان وبواكي. وفضلا عن ذلك، فإن الألوية التي نُشرت، والتي تتمثل مهمتها الرئيسية في توفير الأمن لتنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي، وبخاصة العملية الانتخابية، ما زالت تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة من أجل الاضطلاع بتلك المسؤولية بفعالية. وفي الوقت الحاضر، ما زال تجميع عناصر القوى الجديدة التي ينبغي أن تُدمج في الجيش الوطني، وعددها ٠٠٠ ٥ عنصر، في حالة جمود لعدم توفر إطار قانوني لتنظيم عملية الإدماج، ومرافق ملائمة للتجميع، في جملة أمور أخرى.

٩ - وعلى أثر طلب قدَّمه وزير الدفاع، قدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم إلى مركز القيادة المتكاملة في شكل مستلزمات للنوم ومعدات للإيواء من أجل تيسير عمليات التجميع ونشر الألوية المختلطة. وتواصل البعثة العمل مع السلطات الوطنية لتحديد وتذليل العقبات الماثلة أمام تجميع أفراد القوى الجديدة ونشر الألوية المختلطة. وعلى الرغم من الدعم التقني واللوجستي الذي توفره البعثة، ما زال عدم توافر الموارد المالية اللازمة لدى مركز القيادة المتكاملة والألوية المختلطة يعوق عمل هذه المؤسسات الأمنية الهامة. ولا يتلقى أفراد القوى الجديدة الذين باتوا يعملون في صفوف الألوية المختلطة مرتبات بعد، فيما يتلقى نظراؤهم من أجهزة الشرطة والدرك الإيفوارية مرتبات بصفة منتظمة.

١٠ - وفي أعقاب الاحتفال بنقل السلطة من قادة مناطق القوى الجديدة إلى السلطات المحلية في أيار/مايو ٢٠٠٩، بدأ مديرو السلطة المحلية باتخاذ القرارات الإدارية في المناطق الشمالية الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة. لكن فرض سلطة مديري السلطة المحلية ما زالت تواجه عقبات على صعيد إنفاذ القرارات الإدارية والحفاظ على النظام العام، وذلك لعدم توفر وحدات عمليات تابعة لمركز القيادة المتكاملة.

١١ - وفيما يخص مكاتب هيئتي الجمارك والضرائب، ما زالت أغلب المرافق، غير ملائمة إلى حد بعيد للاستخدام وتفتقر للمعدات اللازمة، رغم نشر بعض الموظفين وبدء أعمال إصلاح المكاتب. وفي الوقت الحاضر، تواصل القوى الجديدة جباية الضرائب في المنطقة الشمالية وقد طلبت دمج العناصر التابعة للقوى الجديدة في جميع الخدمات الضريبية والمالية، بما يشمل مكاتب الجمارك والخزانة والضرائب. ولتلك الغاية، تنظر وزارة المالية حالياً في قائمة مؤلفة من ١٠٠ فرد.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرِز تقدم متفاوت في إعادة نشر السلطة القضائية في الشمال. وعلى الرغم من تعيين رئيسي قضاة إضافيين في بواكي وكوروغو، ما زالت الصعوبات قائمة في محكمة كوروغو بسبب الافتقار إلى العدد اللازم من القضاة من أجل تحقيق النصاب الإلزامي لمعالجة الكم المعتاد من القضايا، بما يشمل اتخاذ القرارات بشأن طلبات الطعن والاستئناف المتعلقة بالقائمة الانتخابية.

١٣ - وما زال موعد إعادة فتح جميع السجون في المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة غير محدد، إذ أنه يتوقف على إعادة نشر الشرطة القضائية. وقد وقَّع وزير العدل وحقوق الإنسان أمرا بإعادة نشر مديري السجون في ١١ سجناً في المنطقة الشمالية، لكنه لم يُنفذ بعد. وفي غضون ذلك، قامت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتدريب ١٠٢ من موظفي السجون المستقدِمين حديثاً وذلك في مجال إنفاذ القانون وحفظ النظام.

باء - نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وتفكيك الميليشيات

١٤ - واصل البرنامج الوطني لإعادة الإدماج والتأهيل المجتمعي، بالتعاون مع مركز القيادة المتكاملة، استعراض القائمة الأولية التي تضم ٤٥١ ٣٧ فردا من الميليشيات الموالية للحكومة الذين تم جمع المعلومات عنهم. ويتوقع أن تضم القائمة النهائية لأفراد الميليشيات المؤهلين لتلقي الدعم المتعلق بإعادة الإدماج ٠٠٠ ٢٥ شخص. بيد أن عملية نزع السلاح لم تكتمل تماما بعد، وقد تبقى أقل من شهرين على الانتخابات المقرر عقدها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ويتمثل التحدي الرئيسي في عدم توافر بدل التسريح البالغ ٠٠٠ ١ دولار لكل من المقاتلين السابقين وأفراد الميليشيات.

١٥ - ولا تزال المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ برنامج إعادة الإدماج تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ هذا العمل الهام. وعليه، لم تتح فرص إعادة الإدماج من خلال القنوات الحكومية الرسمية سوى لنسبة محدودة من المقاتلين السابقين المسرّحين بالفعل. ولأغراض سد هذه الفجوة، والمساهمة أيضا في تهيئة الظروف الملائمة للانتخابات، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وباستخدام موارد مستمدة من صندوق بناء السلام، توفير مساعدة قصيرة الأجل لإعادة الإدماج، من خلال ٥٢٥ مشروعاً بالغ الصغر في ٢٣ موقعا، يستفيد منها مقاتلون سابقون وأفراد ميليشيات وشباب معرضين للخطر ونساء متضررات من التراع، بلغ مجموعهم ٤٠٧ ٣ شخصاً. وبيّن تقييم لهذه المشاريع البالغة الصغر أجراه ممثلي الخاص في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آب/أغسطس في بواكي وسيغويلا ودالوا وإيسيا وسان بيدرو، أن نسبة ٨٠ في المائة تقريبا من هذه المشاريع نفِّذت بنجاح، وأنها ما زالت تدر الدخل للمستفيدين بعد انقضاء أجلها المتوقع. وقامت بعثة استعراض مشتركة تضم إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام بزيارة أيضا إلى كوت ديفوار، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر، بغرض تقييم تأثير المشاريع البالغة الصغر، ضمن استعراض لخطة الأولويات التي يدعمها صندوق بناء السلام. وتوصل الاستعراض إلى أن هذه المشاريع أدت دورا حاسما في المساعدة على تخفيف حالة التوتر في أوساط المقاتلين السابقين، وأنها ساهمت في تهيئة بيئة آمنة في مناطق كثيرة في البلد. لذا يتسم استمرار هذه المشاريع بأهمية بالغة باعتبارها تدبيرا مؤقتا بانتظار التنفيذ الكامل للبرامج الحكومية لإعادة الإدماج. إلاّ أن التمويل المتاح لا يكفي لتغطية تكاليف المجموعة الكاملة من المقاتلين السابقين وأفراد الميليشيات، وسيكون من الضروري أن يوفر شركاء آخرون الدعم المالي لهذه العملية.

جيم - الانتخابات

١٦ - أبدى جميع قادة كوت ديفوار التزاما قويا بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد الرئيس غباغبو مجددا، في كلمته التي ألقاها عشية الاحتفال باستقلال كوت ديفوار في ٧ آب/أغسطس، أنه لن تعترض أي عقبات سياسية طريق إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المقرر. ومن جهة أخرى، أعاد قادة أحزاب المعارضة تأكيد هذا الالتزام، أثناء مزاولتهم للأنشطة السابقة لتنظيم حملاتهم الانتخابية في مختلف أرجاء البلد، بما في ذلك المناطق التي شاعت تسميتها بمعاقل الحزب الحاكم.

١٧ - وواصل ممثلي الخاص شرح ولاية التصديق المنوطة به لأصحاب المصلحة في كوت ديفوار وللجمهور. وفي تموز/يوليه، التقى برئيس المجلس الدستوري في ذلك الوقت، السيد يانون يابو، لمناقشة الطرائق المتعلقة بالتصديق. ويضطلع المجلس الدستوري بمسؤولية التصديق على قوائم المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية، والتحكيم في المنازعات الانتخابية أثناء المراحل التحضيرية ومرحلة الاقتراع، وإعلان النتائج النهائية للانتخابات. وفي ٨ آب/ أغسطس، وقّع الرئيس غباغبو على مرسوم عيّن بموجبه السيد بول يابو ندريه رئيسا جديدا للمجلس الدستوري. وقد انتقد قادة الأحزاب السياسية المعارِضة هذا التعيين قائلين إنه لم تجر استشارتهم بشأنه.

١٨ - وعقب اكتمال عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، في ٣٠ حزيران/يونيه، أعلن رئيس اللجنة الانتخابية النتائج الرسمية لهاتين العمليتين، أثناء اجتماع للجنة التقييم والرصد، عقد في ٩ آب/أغسطس. وبلغ مجموع عدد المسجلين ٦ ٥٥٢ ٦٩٤ شخصاً، بمن فيهم ٣٨ ٤٩٦ شخصاً من مواطني كوت ديفوار جرى تسجيلهم في عمليات أجريت في ٢٣ بلدا أجنبيا.

١٩ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، نشرت اللجنة الانتخابية المستقلة جدولاً زمنياً للمراحل الرئيسية المتبقية من العملية الانتخابية، على النحو التالي: (أ) نشر القائمة الانتخابية المؤقتة في ٢٩ آب/أغسطس؛ و (ب) نشر القائمة الانتخابية النهائية عقب اكتمال عملية الطعون التي ستجري في الفترة من ١٥ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر؛ و (ج) إصدار بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين بحلول ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر؛ و (د) توزيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين بحلول ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر؛ و (هـ) إجراء الحملة الانتخابية في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٠ - وأطلقت عمليات تجهيز بيانات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم وإصدار القائمة الانتخابية المؤقتة في ٢١ تموز/يوليه. وحسب ما أوردت في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2009/446)، المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر، لم تلتزم الأطراف بالموعد النهائي لنشر القائمة المؤقتة في ٢٩ آب/أغسطس. وأعلن مكتب رئيس الوزراء عقب ذلك أن القائمة الانتخابية المؤقتة ستنشر في ١٥ أيلول/سبتمبر. إلاّ أنه لم يتم الالتزام بذلك الموعد النهائي أيضا وذلك بصفة رئيسية بسبب المصاعب التقنية وعمليات إضراب العاملين الذين لم يتلقوا أجورهم.

٢١ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، وقّع الرئيس غباغبو على نصوص قانونية تهدف بصفة رئيسية إلى تقليص الجداول الزمنية للعملية الانتخابية، بغية تحقيق اتساق الإطار القانوني مع

المواعيد المؤجلة المرتقبة، بهدف الالتزام بتاريخ إجراء الانتخابات الذي حدد له يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وتضمنت هذه النصوص المرسوم رقم ٢٧٠/٢٠٠٩، الذي أجاز المدة التي استغرقتها عملية تسجيل الناخبين، التي جرت في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، من خلال تعديل مرسوم سابق كان قد حدد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ موعداً نهائياً لإتمام عملية تسجيل الناخبين؛ والمرسوم رقم ٢٦٨/٢٠٠٩، الذي جرى بموجبه اختصار المدة المحددة لنشر القائمة الانتخابية المؤقتة من ثلاثة أشهر إلى ٣٠ يوما قبل إجراء الانتخابات؛ والمرسوم رقم ٢٦٩/٢٠٠٩، الذي تم بموجبه اختصار المدة المحددة لإتمام عملية توزيع بطاقات الناخبين من أسبوعين إلى ثمانية أيام قبل إجراء الانتخابات.

٢٢ - وبيّنت اللجنة الانتخابية المستقلة في ذات اليوم الذي أعلنت فيه عن عدم الالتزام بالموعد النهائي الجديد لنشر القائمة الانتخابية المؤقتة، في ١٥ أيلول/سبتمبر، أن نسبة ٩٥ في المائة من بيانات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم قد جُهزت، وأن مكتب رئيس الوزراء والقائمين على تشغيل المعدات التقنية يبذلون الجهود من أجل إتمام عملية تجهيز البيانات، مشيرة إلى أن التأخير في نشر القائمة الانتخابية المؤقتة سيكون محدودا. وحتى ١٥ أيلول/سبتمبر، كان مركز واحد لتجهيز البيانات في دويكوي في المنطقة الغربية، لم يشرع بعد في عملية تجهيز البيانات.

٢٣ - وفي غضون ذلك، قام مركز القيادة المتكاملة، أثناء استعراضه للترتيبات المتعلقة بكفالة الأمن للعملية الانتخابية، بما في ذلك كفالة أمن مراكز التنسيق، بالإبلاغ عن صعوبات لوجيستية ومالية كثيرة ظلت تعوق القدرة على النهوض بهذه المسؤولية على وجه كامل. وفي ٢٠ آب/أغسطس، كان المركز يوفر الأمن في ٣٥ مركزاً من مراكز التنسيق البالغ عددها ٧٠ مركزاً.

٢٤ - وواصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المساعدة للعملية الانتخابية، بما في ذلك شراء المواد الانتخابية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإعداد الترتيبات للمساعدة في نقل هذه المواد التي تشمل أشياء حساسة، مثل القائمة الانتخابية المؤقتة وبطاقات الناخبين، إلى ٧٠ مقاطعة إدارية على مستوى القطر. وواصلت العملية أيضا تقديم المساعدة التقنية في مجال إعداد الكتيبات والتوجيهات الإرشادية، فيما يتعلق بتسوية المنازعات المتصلة بالقائمة الانتخابية. وعلاوة على ذلك، موّل البرنامج الإنمائي حلقة دراسية تتعلق بتعزيز قدرات ١٧٥ شخصاً من القضاة وكتبة المحاكم، عُقدت في ياموسوكرو، يومي ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس.

٢٥ - وعلى نحو ما أشرت إليه في تقريري السابق، واصلت عملية الأمم المتحدة التحضيرات اللازمة لتنسيق وتيسير أنشطة مراقبي الانتخابات الدوليين. وأصبح لمركز كارتر وجود فعلي في البلد في مجال المراقبة، بينما أعلنت اليابان عن اعتزامها إرسال بعثة مراقبة انتخابية في غضون وقت قصير. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع وصول بعثات تقييم من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغرض تحديد نطاق وتواريخ نشر بعثات المراقبة التابعة لها.

رابعا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

ألف - العنصر العسكري

٢٦ - بلغ القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ٢١٨ ٧ فرداً، منهم ٩٣٢ ٦ عنصراً، و ١٩٢ مراقباً عسكرياً، و ٩٤ من ضباط الأركان، مقارنة بالقوام المأذون به البالغ ٤٥٠ ٧ فرداً. وتضم القوة ٩٤ امرأة. وينتظر اكتمال نشر سرية هندسية مصرية في تشرين الأول/أكتوبر، إثر انسحاب سرية هندسية فرنسية في نيسان/أبريل.

٢٧ - وأجرت القوة التابعة للعملية، التي أُعيد تشكيلها عملا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، مناورات تهدف إلى اختبار مدى تأهب قدرتها للاستجابة السريعة. كما أن التشكيل الحالي للقوة، الذي يضم قوات احتياط بحجم كتيبة، وقوتي احتياط قطاعيتين بحجم سرية لكل منهما، وقدرة تنقل معززة تشمل التنقل باستخدام قدرات النقل الجوي، يعزز مرونة القوة ويمكنها من الاستجابة السريعة للتهديدات المحتملة، ويشمل ذلك مجال تقديم الدعم لمركز القيادة المتكاملة. وقد جرى، وفقا لما طلبه مجلس الأمن في قراره ١٨٨٠ (٢٠٠٩)، تحديث المفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بغرض كفالة اتساقها مع التشكيل الجديد للقوة.

٢٨ - وفي إطار التعاون فيما بين البعثات، تعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا على وضع اللمسات الأخيرة لخطة النشر المؤقت لإحدى سرايا المشاة ولطائرتين عمودين للخدمات، من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى كوت ديفوار، بغرض دعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال فترة الانتخابات المقبلة. وأنا اعتزم، عند الحصول على موافقة البلدان المعنية المساهمة بقوات وبعد إبلاغ حكومة كوت ديفوار، أن أطلب إلى مجلس الأمن الإذن بتنفيذ هذا النشر المؤقت، وفقاً لأحكام القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥).

٢٩ - ويبلغ قوام قوة ليكورن بعد تخفيضها ٩٠٠ فرد، ينتشرون بشكل رئيسي في منطقة أبيدجان. وقد مدد قرار مجلس الأمن ١٨٨٠ (٢٠٠٩) الإذن الذي منحه لقوة ليكورن الفرنسية لتوفير الدعم لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، في حدود نطاق انتشارها وضمن قدراتها.

باء - عنصر الشرطة

٣٠ - في ٢٢ أيلول/سبتمبر، كان قوام الشرطة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ١ ١٨٠ فردا، بمن فيهم ٤٣٢ فردا من الشرطة و ٧٤٨ فردا من الشرطة في ست وحدات شرطة مشكَّلة، وكان بينهم ٢١ شرطية وشرطيتين على التوالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة إسداء المشورة وتقديم التدريب إلى قوات الشرطة والدرك الوطنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، كما واصل تقديم الدعم لمركز القيادة المتكاملة في التخطيط لنشر ٠٠٠ ٨ عنصر يتعين عليهم توفير الأمن للعملية الانتخابية. كما قُدِّم الدعم والمشورة والتوجيه للعناصر الأمنية المساعدة التي بلغ عددها ٦٠٠ فرد والتي قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتدريبها في عام ٢٠٠٦ ونشرتها في الجزء الشمالي من البلد وفي منطقة الثقة سابقا.

٣١ - كما واصلت البعثة مساعدتها في إعادة تشكيل قوات الشرطة والدرك الوطنية وتقديم الدعم لمشاريع بناء القدرة في مجالات التدريب العام للشرطة، والطب الشرعي، والسلوك والأخلاق، وحفظ النظام. وواصلت وحدات الشرطة المشكَّلة الست مهام حماية أفراد الأمم المتحدة ومنشآتها ومعداتها. كما قامت بتسيير الدوريات المشتركة المنتظمة مع عناصر أخرى للأمم المتحدة ومع نظرائها الوطنيين بهدف المحافظة على بيئة مأمونة وآمنة في المناطق الواقعة في حدود مسؤوليتها.

خامسا - الحالة الإنسانية

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما برحت الأنشطة الإنسانية تركز على الأولويات الاستراتيجية التي وضعتها لجنة تنسيق الشؤون الإنسانية المشتركة بين الوكالات في كوت ديفوار، وهي: إعادة إدماج المشردين داخليا وحمايتهم، إلى حد كبير في الغرب، وتدارك سوء التغذية في شمال البلاد.

٣٣ - وقد عزز كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء في مجال العمل الإنساني، تعاونهم مع السلطات المحلية لرصد ودعم عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم. وحتى ٣١ تموز/يوليه، كان قد عاد ٠٣٦ ٨٠ شخصا من المشردين

داخليا إلى ديارهم في الغرب طواعية، وذلك حسب إفادة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. أما بقية الحالات التي تتعلق بالمشردين داخليا البالغ عددهم نحو ٤٠ ٠٠٠ مشرد فما زالوا يعيشون مع الأسر المضيفة، ولا سيما في المقاطعتين الإداريتين لبلوليكان وغيغلو الإداريتين. وما برحت المنازعات بشأن الأراضي تؤثر في آفاق تحقيق عملية مستدامة لإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للسكان العائدين. وتشكل هذه التطورات تهديدا خطيرا لتلاحم المجتمعات المحلية، وذلك رغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني بقصد التوصل إلى حلول مشتركة متفق عليها مع جماعات الشباب وقادة المجتمعات المحلية.

٣٤ – ومن المقرر نشر نتائج الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأمن الغذائي، التي أجريت في تسع مناطق في جميع أنحاء البلد في تموز/يوليه من قبل وزارة الزراعة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومعهد الإحصاءات الوطني، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وهذه هي أول دراسة استقصائية متعمقة تجرى منذ عام ٢٠٠٦.

سادسا – حقوق الإنسان

٣٥ – رغم الأحوال الأمنية المستقرة في البلد بوجه عام، فإن حالة حقوق الإنسان ما برحت غير مستقرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اتصل هذا إلى حد ما بالتوترات القائمة بين المجتمعات المحلية بشأن إمكانية الحصول على الأراضي، ولا سيما في الجزء الغربي من البلد، أو بالانتهاكات التي ارتكبتها جماعات عنيفة من الشباب، والمشار إليها في موضع سابق من هذا التقرير.

٣٦ – وفي الشمال، ما برح احترام حقوق الإنسان قليلا بوجه عام، رغم النشر الجزئي لموظفي إدارة إقامة العدل. فقد ارتكبت عناصر من القوى الجديدة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، شملت أعمال القتل والتعذيب وسوء المعاملة وأعمال الابتزاز، وأعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفية، بما فيها الاحتجاز بسبب ديون مدنية.

٣٧ – كما تدهورت حالة حقوق النساء والبنات في جميع أرجاء البلد بسبب التمادي في أعمال العنف الجنسي أو العنف القائم على أساس نوع الجنس. وسجلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٥٣ حالة اغتصاب تتعلق بضحايا لا تتجاوز أعمارهن السابعة، كما تتعلق بنساء حوامل ومعاقات. وقام الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة بتوثيق ثماني حالات تم فيها الزواج بالإكراه. كما أحالوا ضحايا العنف الجنسي إلى المراكز المتخصصة من أجل تلقي المساعدة الطبية والنفسية، وأحثوا الأسر بانتظام على تقديم

البلاغات إلى الشرطة، وتابعوا عن كثب الحالات مع موظفي إنفاذ القانون لضمان اتخاذ التدابير الوقائية فعليا.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأنشطة التوعية بحقوق الإنسان التي استهدفت ١٦ ٠٩٠ شخصا، لتعزيز القدرات الوطنية وتدارك الثغرات القائمة. وقد تم تدريب المستفيدين من ذلك وتوعيتهم بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، كحقوق المرأة والعنف الجنسي أو القائم على أساس نوع الجنس، وحقوق الطفل، وحقوق الإنسان والانتخابات، وكذلك بشأن استعمال الأسلحة النارية والقوة المفرطة. كما واصلت عملية الأمم المتحدة العمل بشكل وثيق مع نظرائها الوطنيين على تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، التي تهدف إلى إدراج التثقيف الإلزامي المتعلق بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية في كوت ديفوار.

سابعا - الشؤون الجنسانية

٣٩ - قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين والذين نُشروا حديثا بشأن الجوانب الجنسانية لعملية حفظ السلام. كما قامت عملية الأمم المتحدة بمساعدة مختلف المنظمات المحلية في بناء قدراتها على تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام والإعمار الوطني والانتخابات على جميع مستويات عملية اتخاذ القرار. وفي أعقاب الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، تمت ترجمة الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في مكافحة العنف الجنسي وعلى وجه التحديد تشويه الأعضاء التناسلية عند الإناث، إلى إنشاء فريق دعوة مخصص يضم القيادات النسائية المحليات.

ثامنا - حماية الأطفال

٤٠ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والإبلاغ عنها. وما برح العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال مستمرا في جميع أرجاء البلد، ولا سيما في المنطقتين الشمالية والغربية. فقد أُبلغ عن حوادث قتل فيها الأطفال وشوهوا نتيجة ممارسة بعض الطقوس. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغ عن خمس عشرة حالة للاتجار بالأطفال تتعلق بأطفال في بوركينا فاسو تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و ١٦ سنة وذلك في سوبريه. وقد تم لمّ شمل ثلاثة أطفال من الضحايا مع أسرهم في حين هرب الإثنا عشر طفلا الآخرون من

مركز سوبريه الاجتماعي حيث كانت تؤيهم الوكالة الألمانية للتعاون التقني (GTZ) والسلطات المحلية.

٤١ - ولتعزيز ترتيبات حماية الأطفال، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية بتدعيم آليات الرصد. كما أجرت عملية الأمم المتحدة مشاورات منتظمة مع المؤسسات الوطنية لتحسين الإطار القانوني لحماية حقوق الطفل في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، قامت عملية الأمم المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمات غير الحكومية الدولية، بدعم وزارة شؤون المرأة والأسرة والرعاية الاجتماعية في تنظيم حملات للتوعية بالانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، بما في ذلك التدريب المتعلق بالعنف الجنسي، للمرشدين الاجتماعيين، وكذلك للقيادات الدينية والمجتمعية.

تاسعا - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٤٢ - بغية تعميم الجوانب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مشروعها للتوعية الموجه للمقاتلين السابقين، وذلك بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومركز القيادة المتكاملة. وبالإضافة إلى هذا، قامت عملية الأمم المتحدة، والوزارة المعنية بمكافحة الإيدز، والمنظمات غير الحكومية المحلية بتدريب ٩٠ فردا من المثقفين وتوعية ٥٩٠ سجينا و ٢٣ فردا من موظفي الإصلاحيات بشأن الجوانب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما قامت عملية الأمم المتحدة، كجزء من تواصلها الداخلي المعتاد، بتوعية ٥٧٣ من الأفراد العسكريين والمدنيين والشرطة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في حين قُدمت خدمات المشورة الفردية الطوعية والفحص إلى ١٣٦ فردا منهم.

عاشرا - الإنعاش الاقتصادي والدعم المالي لعملية السلام

٤٣ - وصلت كوت ديفوار مرحلة اتخاذ القرار المتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في آذار/مارس ٢٠٠٩. ويبين تحليل القدرة على تحمل الديون الذي أُنجز في ذاك الحين أن البلد عاجز عن تسديد ديونه. وكانت كوت ديفوار قد تلقت حتى آذار/مارس ٢٠٠٩ حوالي ٥٥ في المائة من المساعدات المقدمة لتخفيف ديونها المقدرة في إطار مبادرة البلدان

الفقيرة المثقلة بالديون لكنها حصلت على مساعدة كبيرة أخرى من نادي باريس في أيار/مايو، تمثلت في الإلغاء الفوري لمبلغ ٨٤٥ مليون دولار من الديون الثنائية الرسمية والاتفاق على تخفيض خدمة الديون الثنائية بنسبة ٩٢ في المائة خلال فترة البرنامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي. والمفاوضات جارية الآن مع نادي لندن للدائنين التجاريين. وبالإضافة إلى هذا، يُتوقع أن يتم تخفيف عبء الديون بحوالي ٢ بليون دولار من خلال المبادرة المتعلقة بتخفيف الديون المتعددة الأطراف، من قِبل مجموعة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وصندوق النقد الدولي، وذلك عند بلوغ نقطة الإنجاز في مبادرة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقد أُوفدت إلى كوت ديفوار في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بعثة استعراض مشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك لضمان المتابعة على مستوى تنفيذ السلطات الإيفوارية لميزانيتها الوطنية. وتوحي النتائج الأولية بأن تنفيذ الميزانية يسير على ما يرام. ويمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي الموافقة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على تقديم دعم إضافي للميزانية يبلغ ٥٠ مليون دولار.

٤٤ - وما برحت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يبذلان الجهود لحشد الأموال من أجل دعم تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي. وما برح الصندوقان المشتركان اللذان أنشأهما ويديرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم العملية الانتخابية والبرنامج الوطني للخروج من الأزمة يتلقيان التمويل الخارجي. وحتى الآن، تم صرف ١١ مليون دولار من مبلغ ٤٨ مليون دولار خُصص للصندوق المشترك للانتخابات. وفي الوقت نفسه، تم صرف مبلغ ٢٢ مليون دولار، كان قد جُمع من أجل الصندوق المشترك لدعم برنامج الحكومة للخروج من الأزمة، وذلك في دعم مبادرات متنوعة توخاها اتفاق واغادوغو السياسي، بما في ذلك إعادة نشر إدارات الدولة، وعودة المشردين داخليا، وبرامج إعادة إدماج للمقاتلين السابقين.

٤٥ - وعملا بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، تَواصَل تقديم الدعم لتيسير الحوار المباشر بين الأطراف الإيفوارية والممثل الخاص للميسِّر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المشروع الذي يقوم بتنفيذه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المساهمات من صندوق بناء السلام والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، علاوة على المساهمات التي كانت قد قدمتها فرنسا والنرويج.

حادي عشر - رصد وسائط الإعلام وشؤون الإعلام

٤٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مشاوراتها مع المؤسسات الرئيسية المكلفة برصد وسائط الإعلام الإيفوارية، بما فيها وزارة الاتصالات، والمجلس الوطني للاتصالات السمعية - البصرية، والمجلس الوطني للصحافة،

لا سيما فيما يتعلق بأساليب التغطية الإعلامية خلال الفترة الانتخابية، ودور وسائط الإعلام خلال فترة المنازعات الانتخابية. وفي الوقت ذاته، واصلت عملية الأمم المتحدة، من خلال محطتها الإذاعية بوجه خاص، توعية السكان بشأن عملية السلام. كما قامت بمجموعة من أنشطة التواصل للمساعدة في تعزيز التلاحم الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية، بقصد الإسهام في تهيئة بيئة سلمية.

ثاني عشر – سلوك الموظفين والانضباط

٤٧ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عملها لتحقيق الامتثال الكامل لسياستي المتمثلة بعدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي ذلك الصدد، قام فريق السلوك والانضباط التابع للبعثة بزيارة عدد من الوحدات العسكرية، فأكد أهمية السياسة المذكورة وقيّم تنفيذ التدابير الوقائية، بما في ذلك الحالات التي يعيش فيها السكان المحليون وموظفو المنظمات غير الحكومية المحلية ويعملون على مقربة من المعسكرات. وواصلت عملية الأمم المتحدة التعاون أيضا مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيق في ادعاءات بسوء سلوك أفراد تابعين للبعثة.

ثالث عشر – سلامة الموظفين وأمنهم

٤٨ - لم يُفد أثناء الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع حوادث تذكر تتعلق بموظفي الأمم المتحدة أو بأماكن عملهم. بيد أنه ما انفكت جميع التدابير الأمنية السارية على موظفي الأمم المتحدة تنفذ تنفيذاً صارماً بالنظر إلى المخاطر الأمنية السائدة. وبالإضافة إلى ذلك، ظل ارتفاع معدل حوادث السير، بما فيها التي طالت مركبات الأمم المتحدة، والإصابات الخطيرة الناجمة عنها، يشكل مصدراً للقلق ودافعاً لتنفيذ حملة للتوعية بالسلامة أثناء القيادة.

رابع عشر – ملاحظات

٤٩ - أرحب بإتمام عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، التي أسفرت عن تسجيل ما يزيد عن ٦,٥ ملايين من الإفواريين. ويعد ذلك إنجازاً هاماً وخطوة رئيسية في الطريق نحو ضمان تحقيق سلام دائم، نظرا لأن عملية تحديد هوية السكان هي إحدى المسائل التي كانت في صميم الأزمة التي قسمت البلد.

٥٠ - ويكمن التحدي الرئيسي الآن في إتمام المؤسسات الوطنية المعنية العملية الانتخابية بجدية، وإجراء انتخابات مفتوحة وحرة ونزيهة وشفافة. وهذا الأمر يتطلب إعداد القائمة الانتخابية النهائية من خلال عملية شفافة وذات مصداقية. وسيمثل نشر القائمة الانتخابية

المؤقتة والقيام أيضاً بعملية تسوية لما ينشأ عن هذه القائمة من خلافات، اختباراً حاسماً لنجاح عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. وأحث جميع الإيفواريين على التصدي لأي تحديات تواجهها القائمة المؤقتة عن طريق القنوات القانونية المعتمدة والحفاظ على جو الهدوء والاستقرار السائد. وعقب مشاورات عقدت مع كافة الأطراف، أقر ممثلي الخاص علنا بمصداقية وشفافية العمليات التي نفذت لتحديد هوية الناخبين وتسجيلهم. وسيصادق بالمثل على المراحل حتى مرحلة الانتهاء من إعداد القائمة النهائية للناخبين تنفيذا لولاية التصديق المكلف بها.

٥١ - وتدل المراسيم والقوانين التي أصدرتها حكومة كوت ديفوار في ٢٥ آب/أغسطس للتخفيف من أثر التأخير الذي حدث في العملية الانتخابية عن طريق ضغط المراحل الرئيسية المتبقية على تصميم السلطات الإيفوارية المحمود على إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الوقت ذاته، من المهم ضمان أن تنفذ عملية ضغط الأطر الزمنية على نحو لا يقوض العملية الانتخابية بوجه عام. وفي هذا الصدد، أدعو حكومة كوت ديفوار إلى توفير الموارد اللازمة لتمكين المؤسسات الوطنية المعنية من إنجاز المهام المتبقية في الوقت المحدد وبطريقة شفافة.

٥٢ - ومع أن كوت ديفوار قد أكملت الجزء الأكبر من رحلتها الطويلة نحو الانتخابات، فإن المسافة المتبقية حافلة بالتحديات الجسام. ويمكن للعديد من المهام غير المكتملة، مثل نزع السلاح وحل الميليشيات ونزع سلاح عناصر القوى الجديدة وتسريحها وإعادة إدماجها، أن تشكل مخاطر جدية بالنسبة للانتخابات في حال عدم توخي الحذر في إدارتها، وأن تؤثر، بعد الانتخابات، تأثيراً ضاراً على جو الاستقرار السائد. لهذا، أحث الأحزاب الإيفورية على الحفاظ على روح الحوار والتوافق في إدارة تلك المسائل.

٥٣ - والمناخ السياسي والأمني الإيجابي والهادئ الذي نفذت في ظله أنشطة الحملة السابقة للانتخابات هو مناخ مشجع للغاية ومبشر بالخير بالنسبة للانتخابات. وأحث جميع الإيفواريين على الحفاظ على جو الهدوء هذا وهم ينجزون المهام الحساسة المتبقية، بما فيها استكمال القائمة الانتخابية. كما أنه من المهم أن تتعهد الأحزاب الإيفورية بمواصلة العمل معاً بعد الانتخابات من أجل إنجاز المهام المتصلة بإعادة التوحيد الواردة في الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو، وبإعادة بناء بلدها. وكما هو الحال بالنسبة للانتخابات، فإن المجتمع الدولي، بما فيه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، على أهبة الاستعداد لمنح الأحزاب والمؤسسات الإيفوارية الدعم في ما تبذله من جهود للمضي قدماً في تنفيذ جدول أعمال إعادة التوحيد قبل الانتخابات وبعدها.

٥٤ - ووفقاً لما تبين في الأمثلة الأخرى في أرجاء العالم، من المحتمل أن تصبح العملية الانتخابية الهادفة إلى توطيد السلم والديمقراطية مصدراً لعدم الاستقرار إن لم تدر إدارة سليمة وشفافة. وبالإضافة إلى اتخاذ تدابير للتخفيف من وطأة التحديات المتعلقة بالأمن، والمشار إليها أعلاه، في الفترة المفضية إلى الانتخابات، فإنه سيكون من المهم أيضاً توخي الحذر أثناء إدارة الفترة الحساسة التي تلي الانتخابات مباشرة. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع القادة الإيفواريين على المحافظة على الالتزام بروح التراضي والتوافق والشمولية في الفترة اللاحقة للانتخابات.

٥٥ - وستواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم المساعدة للسلطات الإيفوارية في الحفاظ على مناخ آمن لإكمال عملية السلام، ولا سيما أثناء العملية الانتخابية الحساسة. كما ستواصل عملية الأمم المتحدة رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتحقق فيها، مع التركيز بوجه خاص على المساعدة في مكافحة العنف الموجه ضد النساء والأطفال، وكذلك أي حادثة تؤثر في العملية الانتخابية. وأدعو الأطراف الإيفوارية إلى وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لبناء الثقة من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها تلك المتصلة بالعنف الذي يمكن أن يحدث أثناء الانتخابات.

٥٦ - وسيمهد نجاح الانتخابات الطريق لتخفيض حجم عملية الأمم المتحدة وسحبها من كوت ديفوار. وكما أشرت إليه في تقريري السابق، ففي حين تواصل عملية الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري وضع الخطط الانتقالية، فإنه من الضروري إجراء مشاورات مع الحكومة المنتخبة حديثاً بشأن طبيعة أي مشاركة مقبلة للأمم المتحدة في كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات.

٥٧ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لكوت ديفوار، ولجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة، عسكريين وشرطة ومدنيين، على التزامهم المستمر بدعم عملية السلام. كما أعرب عن امتناني لميسر عملية السلام الإيفوارية، الرئيس كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، لما يبذله من جهود دؤوبة في مجال التيسير. وأخيراً، أتقدم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وبوحدات للشرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية على ما قدمته من مساهمات هامة لاستعادة السلام والاستقرار في كوت ديفوار.

المرفق الأول

النقاط المرجعية ومؤشرات التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لاتفاق واغادوغو واتفاقاته التكميلية

النقاط المرجعية	مؤشرات التقدم	الجدول الزمني (٢٠٠٩)	حالة التنفيذ
نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم/تفكيك الميليشيات	• جمع المعلومات عن ٠٠٠ ٥ من عناصر القوى الجديدة وتجميعهم في أربعة مواقع في الشمال	٢٩ أيلول/سبتمبر	• قيد الإنجاز جزئيا • قيد الإنجاز جزئيا ولكن ببطء
	• نشر ٠٠٠ ٨ من عناصر اللواء المختلط من الشرطة والدرك تحت إشراف مركز القيادة المتكاملة		• قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
	• تخزين مركز القيادة المتكاملة للأسلحة تحت إشراف القوات المحايدة		• أنجزت جزئياً • قيد التفاوض
	• جمع المعلومات عن أفراد جماعات الميليشيات وتفكيكها		• قيد الإنجاز جزئيا • قيد التفاوض جزئيا
	• دفع مجموعة حوافز التسريح بقيمة ٠٠٠ ١ دولار لكل من المقاتلين السابقين وعناصر الميليشيات السابقة		
	• إعادة إدماج المقاتلين المسرّحين والميليشيات المسرّحة		• قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
الانتخابات	• تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم	٣٠ حزيران/يونيه	• أنجز
	• إعادة إنشاء السجلات المدنية المفقودة أو المُتلفة	٢١ أيار/مايو	• أنجزت
	• توفير مركز القيادة المتكاملة للأمن أثناء العملية الانتخابية بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار		• قيد الإنجاز مع حالات تأخير
	• تجهيز البيانات ووضع القائمة المؤقتة للناخبين	آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر	• قيد الإنجاز مع حالات تأخير
	• تقديم الترشيحات	٢٦ آب/ أغسطس – ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر	• قيد الإنجاز
	• تسوية الخلافات المتعلقة بتسجيل الناخبين	أيلول/سبتمبر	
	• إصدار القائمة النهائية للناخبين ورسم الخريطة الانتخابية الجديدة	أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر	

النقاط المرجعية	مؤشرات التقدم	الجدول الزمني (٢٠٠٩)	حالة التنفيذ
	• إصدار بطاقات الهوية الوطنية وبطاقات الناخبين وتوزيعها	تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر	
	• إعداد مواقع التصويت البالغ عددها ٠٠٠ ١١ موقع، بما في ذلك نقل المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة إلى هذه المواقع	تشرين الثاني/ نوفمبر	
	• الحملة الانتخابية	تشرين الثاني/ نوفمبر	
	• عملية الاقتراع وإعلان النتائج	٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر وبداية كانون الأول/ ديسمبر	
إعادة بسط سلطة الدولة كاملة	• إعادة نشر السلطات المحلية على نحو فعال وكامل		• قيد الإنجاز جزئيا
	• نقل السلطة من قادة المناطق إلى السلطات المحلية		• قيد الإنجاز جزئيا
	• تطبيق مركزية شؤون الخزانة في الشمال		• قيد الإنجاز جزئيا
	• نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة في الشمال		• قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
	• نشر القضاة وكتبة المحاكم، بدعم من الشرطة القضائية، نظرا لدورهم المتوقع في البت في المنازعات الانتخابية والمسائل المتعلقة بالقانون المدني		• قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
	• نشر موظفي السجون ومديريها		• قيد الإنجاز جزئيا وقيد التفاوض جزئيا
	• نشر موظفي الخدمة المدنية الآخرين، بمن فيهم موظفو الوزارات التنفيذية		• قيد الإنجاز ولكن ببطء
الشروع في إصلاح قطاع الأمن	• المفاوضات المتعلقة بقضايا إعادة التوحيد		• قيد الإنجاز جزئيا
	• اعتماد جميع المراسيم ذات الصلة الناظمة لإعادة توحيد الجيشين		• تنتظر الإنجاز
	• التشغيل الكامل لمركز القيادة المتكاملة		• قيد الإنجاز جزئيا ولكن ببطء
	• إدماج عناصر القوى الجديدة التي جندت في عام ٢٠٠١ في صفوف الجيش الوطني الجديد		• قيد الإنجاز جزئيا
	• نشر وحدات الشرطة والدرك المختلطة لكفالة الأمن للعملية الانتخابية		• قيد الإنجاز ولكن ببطء

المرفق الثاني

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

البلد	العنصر العسكري				عنصرا الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضباط أركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٧			٧		
إثيوبيا	٢			٢		
الأرجنتين						٣
الأردن	٧	١١	١ ٠٤٦	١ ٠٦٤	٣٧٤	١٤
إكوادور	٢			٢		
أوروغواي	٢			٢		٣
أوغندا	٣	٢		٥		
أيرلندا	٢			٢		
باراغواي	٧	٢		٩		
باكستان	١٢	١١	١ ١٢٦	١ ١٤٩	١٢٥	١
البرازيل	٤	٣		٧		
بنغلاديش	١٤	١٠	٢ ٧٠٢	٢ ٠٩٦	٢٤٩	
بنن	٨	٨	٤٢٠	٤٣٦		٥٧
بوروندي						٢٠
بولندا	٤			٤		
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	٣			٣		
بيرو	٣			٣		
تركيا						١٤
تشاد	٢	١		٣		٢٦
توغو	٧	٥	٣٠٨	٣٢٠		١٨
تونس	٧	٤		١١		
الجماهيرية العربية الليبية						٢
جمهورية أفريقيا الوسطى						٩
جمهورية تترانيا المتحدة	١	٢		٣		
جمهورية كوريا	٢			٢		
جمهورية الكونغو الديمقراطية						٢٠
جمهورية مولدوفا	٣			٣		
جيبوتي						٣٩
رواندا						٣
رومانيا	٧			٧		

البلد	العنصر العسكري				عنصرا الشرطة	
	المراقبون العسكريون	ضابط أركان	الجنود	المجموع	وحدات الشرطة المشكلة	الشرطة المدنية
زامبيا	٢			٢		
زمبابوي	١			١		
السلفادور	٣			٣		
السنغال	٩	٦	٣٢١	٣٣٦		٥١
السويد						١
سويسرا						٤
صربيا	٣			٣		
الصين	٧			٧		
غامبيا	٣			٣		
غانا	٦	٨	٥٣٤	٥٤٨		١٥
غواتيمالا	٥			٥		
غينيا	٣			٣		
فرنسا	٢	٨		١٠		١٢
الفلبين	٤	٣		٧		
فنلندا						١
الكاميرون						٤٨
كندا						٦
مصر		١		١		
المغرب		٣	٧٢٣	٧٢٦		
ناميبيا	٢			٢		
نيبال	٣	١		٤		
النيجر	٦	٤	٣٨٢	٣٩٢		٦٠
نيجيريا	٨			٨		
الهند	٧			٧		
هنغاريا						١
اليمن	٩	١		١٠		٤
المجموع	**١٩٢**	**٩٤**	**٦ ٩٣٢**	**٧ ٢١٨**	**٧٤٨**	**٤٣٢**
				(إناث–٩٤)	**(إناث–٢)**	**(إناث–٢١)**

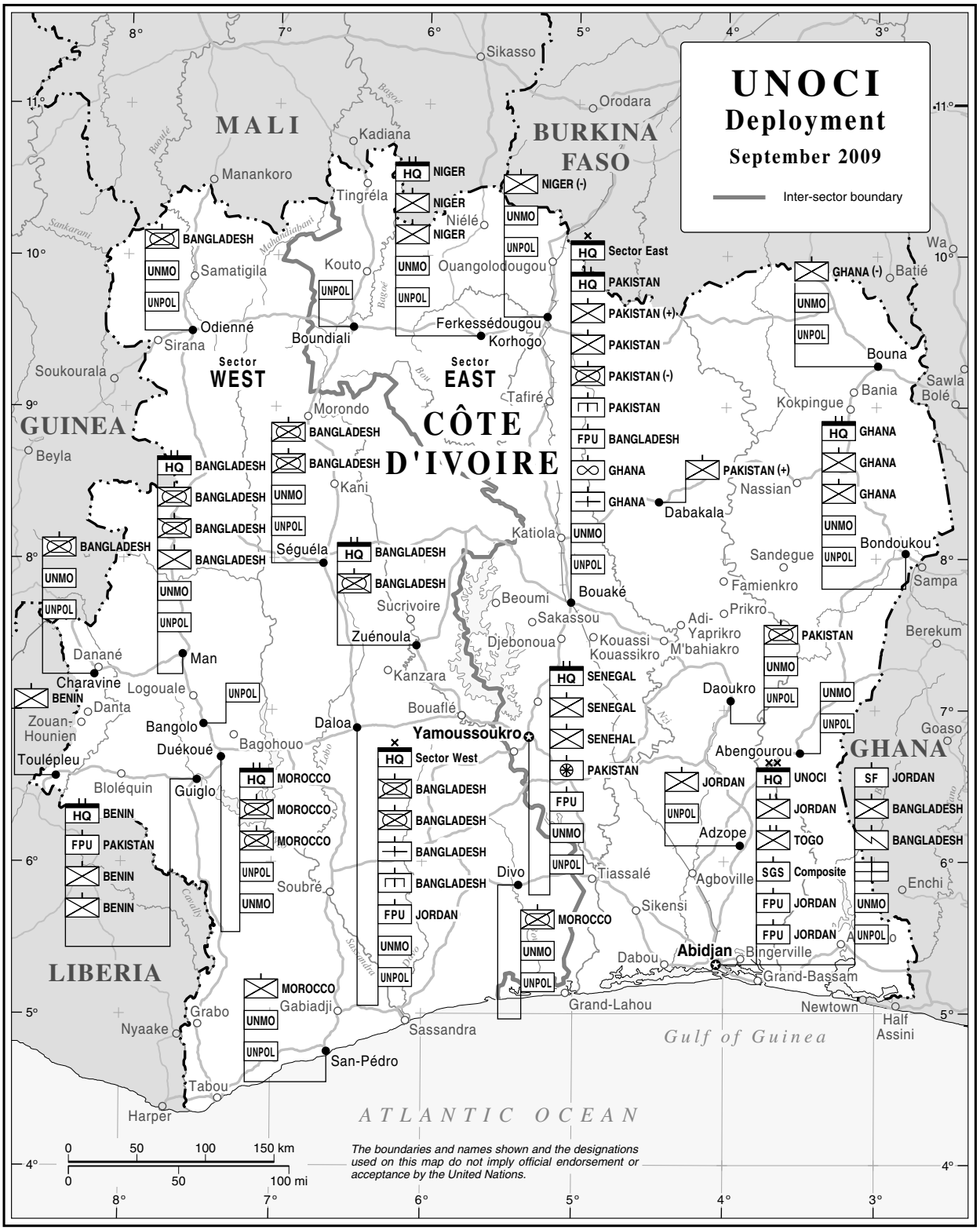

Map No. 4220 Rev. 27 UNITED NATIONS
September 2009

Department of Field Support
Cartographic Section